

معاهدة الامتيازات العثمانية الانكليزية لعام 1580م

أسباب عقدها - بنودها - نتائجها

"دراسة تاريخية تحليلية"

د. رائد سامي حميد الدوري

جامعة تكريت . كلية التربية للبنات . قسم التاريخ

الملخص

عقدت الدولة العثمانية العديد من المعاهدات التجارية مع بعض الإمارات الأوروبية، لإنعاش اقتصادها وتلبية احتياجات الرعية، وسمحت للتجار الأوروبيين عن طريقها بمزاولة أعمال التجارة في أراضيها، ولم يتسنى للعثمانيين ممارسة الأعمال التجارية في تلك المدة بشكل واسع، وذلك بسبب انشغالهم في الحروب والفتوحات، فضلاً عن ارتكاز التجارة العالمية في ذلك الوقت في أيدي الجنوبيين والبنادقة. وبعد أن بلغت الدولة العثمانية أوج قوتها وتوسعتها وتشعبت العلاقات بينها وبين الدول الأوروبية في القرن السادس عشر، صار لازماً عليها أن تطور وتنمي مواردها الاقتصادية والمالية، فعقد السلطان مراد الثالث (1574-1595م) مع الملكة إليزابيث الأولى (1558-1603م) معاهدة تجارية في عام 1580م.

لقد اختلف المؤرخون حول دوافع الدولة العثمانية الرئيسة لعقد تلك المعاهدة والتي حصل الانكليز بموجبها على امتيازات تجارية كبيرة من بينها تقديم العون والمساعدة للسفن الانكليزية أثناء العواصف البحرية التي تلحق أضراراً بالتجار الانكليز وسفنهم وإعادة بضائعهم وممتلكاتهم دون إلحاق أي أذى بها، وتمتع التجار

بالحماية العثمانية والحفاظ على أمنهم وسلامتهم وعدم وضع العراقيل أمامهم، وأن الغموض الذي يكتنف أسباب عقد المعاهدة من جهة والاختلافات المتعددة في استقراء الأدلة المتوفرة من جهة أخرى يعطي الإثارة والتحفيز وبذل الجهود للبحث في موضوع المعاهدة ومعرفة حقيقتها واكتشاف أحداثها المتشعبة والآراء التي قيلت بحقها، فضلاً عن أهميته العلمية والتاريخية، ولا بد أن تكون هناك دوافع حقيقة وراء عقد تلك المعاهدة وأسباب عقدها ونتائجها.

المقدمة:

نظراً لحدثة عهد الدولة العثمانية وقلة خبرتها في الجانب التجاري وانشغالها في الجهاد والفتوحات ولارتكاز التجارة العالمية في تلك المدة في أيدي الجنوبيين والبنادقة، فقد ركنت الدولة منذ قيامها إلى وسيلة تستطيع عن طريقها من تحقيق أهدافها وإنعاش اقتصادها وتلبية احتياجات الرعية، فعقدت العديد من المعاهدات التجارية مع بعض الإمارات الأوربية، سمحت لهم عن طريقها بمزاولة أعمال التجارة في أراضيها، إذ عقدت الدولة العثمانية في عام 1352م⁽¹⁾ أولى معاهداتها الرسمية مع جنوة في عهد السلطان اورخان (1326-1359م)، منحت بموجبها الدولة امتيازات حق إنتاج وتصدير المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأقمشة الأوربية في مدينة مانيسا (Manisa)، ثم أعقبتها معاهدة تجارية أخرى والتي وقعها السلطان مراد الأول (1359-1389م) مع جمهورية راغوزا (Raguse)⁽²⁾ في عام 1365م، وهي ثاني معاهدة رسمية تعقدها الدولة العثمانية مع الإمارات الأوربية، وقد تعهدت جمهورية (راغوزا) بدفع جزية سنوية قدرها خمسمئة دوكة ذهبياً، مقابل تعهد الدولة العثمانية بمنحها امتياز حق التجارة في المياه الشرقية⁽³⁾.

وبعد أن بلغت الدولة العثمانية أوج قوتها وتوسعها في عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566م)، وتشعبت العلاقات بينها وبين الدول الأوروبية، صار لازماً عليها أن تطور وتنمي مواردها الاقتصادية والمالية، فعقد السلطان معاهدة امتيازات مع فرنسا في عام 1536م، فاقت جميع المعاهدات التي عقدتها الدولة منذ قيامها، وذلك لتميزها بتقديم تسهيلات كبيرة لفرنسا لم تقدمها الدولة العثمانية من قبل، ثم استمرت الدولة العثمانية في عقد مثل تلك المعاهدات مع الدول الأوروبية، ولاسيما في عهود السلاطين الذين خلفوا القانوني في الحكم لتوفير السلع الرئيسية لديمومة الحروب المتواصلة من جهة والقيام بحقوق الرعية من جهة أخرى، وتضمنت تقديم تسهيلات من جانبها لبعض الدول الأوروبية، ثم جاءت بعدها معاهدة الامتيازات العثمانية الانكليزية التي عقدها السلطان مراد الثالث (1574-1595م) مع الملكة إليزابيث الأولى (Elizabeth I) (1558-1603م) في عام 1580م. اختلف المؤرخون حول دوافع الدولة العثمانية الرئيسية لعقد تلك المعاهدة والتي حصل الانكليز بموجبها على امتيازات تجارية كبيرة وأن الغموض الذي يكتنف أسباب عقد المعاهدة من جهة والاختلافات المتعددة في استقراء الأدلة المتوفرة من جهة أخرى يعطي الإثارة والتحفيز وبذل الجهود للبحث في موضوع المعاهدة ومعرفة حقيقتها واكتشاف أحداثها المتشعبة والآراء التي قيلت بحقها، فضلاً عن أهميته العلمية والتاريخية، ولا بد أن تكون هناك دوافع حقيقية وراء عقد تلك المعاهدة وأسباب عقدها ونتائجها.

لمحة تاريخية عن طبيعة العلاقات العثمانية الانكليزية:

تشير المصادر التاريخية إلى عدم وجود علاقة سابقة بين العثمانيين والانكليز، فالشعب الانكليزي بجملته كان يجهل تاريخ العثمانيين ولا يعيره أدنى اهتمام، حتى أن فتح القسطنطينية ليس له ذكر في كتب الحوليات عندهم، ومرد تلك القطيعة إلى طبيعة النشاط التجاري الانكليزي المنغلق، فضلاً عن أن البنادقة احتكروا تجارة الانكليز مع الشرق لمدة طويلة ^(٤)، وكان الانكليز يعتمدون على سفن جمهورية (راغوزا) في التجارة وإقامة العلاقات التجارية مع الشرق ^(٥)، ولم تفتح تجارتهم على العالم الخارجي إلا في نهاية القرن الخامس عشر، إذ شرع التجار الانكليز في المغامرة في البحر الأبيض المتوسط، وحينها بدأوا يتعرفون على العثمانيين عن قرب ^(٦)، لكنهم لم يقيموا علاقات تجارية معهم أو مع المناطق الخاضعة لنفوذهم إلا في عام 1511م، حينما بدأ التجار الانكليز بالتعامل مع بعض الجزر العثمانية في البحر المتوسط والتي اقتصر نشاطهم فيها على شراء المنتجات الزراعية كالتوابل والقطن والحرير ^(٧).

وكانت أول مواجهة عسكرية مباشرة بين الدولة العثمانية والانكليز، حينما شارك الجيش الانكليزي في القتال ضد العثمانيين في هنغاريا عام 1540م، على إثر إحدى الحملات العسكرية التي كان يروج لها بابا روما بول الثالث (Pool III) (1534-1549م)، وشارك جيش انكليزي آخر مع جيش الإمبراطور شارل الخامس (Charles V) (1500-1558م) في حربه ضد الجزائر عام 1542م. فدفعت تلك الأحداث بعض من التجار الانكليز للسياحة في الأراضي العثمانية والتعرف عليهم عن كثب، لكن الانكليز كانوا معروفين لدى العثمانيين قبل وصولهم إلى أراضيهم بدليل إن المادة السادسة عشر من معاهدة الامتيازات العثمانية

الفرنسية المعقودة في عام 1536م بين السلطان سليمان القانوني والملك فرانسوا الأول (Fransois1) (1515-1547م) سمحت لهم بالانضمام لتلك المعاهدة^(٨). وفي عام 1551م رفضت الدولة العثمانية السماح لسفينتين انكليزيتين التوقف في ميناء كيوس اليوناني الخاضع لسيطرتها، وربما كان سبب ذلك الرفض هو عدم انضمام انكلترا للمعاهدة العثمانية الفرنسية المذكورة أعلاه، وقد أدرك الانكليز ذلك فتقدم أنتوني جنكسون (Anthony Jenkinson) وهو أحد السياح الانكليز في عام 1553م، بطلب إلى السلطان سليمان القانوني يلتمس فيه الحصول على تصريح يسمح له بمزاولة الأعمال التجارية في أراضي الدولة العثمانية، فوافق السلطان على ذلك الطلب وسمح له ولشركائه بممارسة التجارة وفق المميزات التي يتمتع بها الرعايا الفرنسيين، وأكد السلطان على عدم تعرض الرعايا الانكليز لأي أذى، كما سمح له بجلب بضائعهم على سفنهم شرط أن تكون تحت حماية السفن الفرنسية^(٩). بعدها طلبت الملكة إليزابيث الأولى من السلطان سليمان القانوني في مطلع العقد الأول من النصف الثاني من القرن السادس عشر مساعدته لصد اعتداءات الإمبراطور فيليب الثاني (Philip II) (1558-1598م) إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة والذي كان يسعى لضم بلادها لإمبراطوريته بالقوة لكن السلطان رفض ذلك الطلب^(١٠).

بعد ذلك لم يطرأ أي تغيير على العلاقات العثمانية الانكليزية، بسبب طغيان العاطفة الدينية والمشاعر القومية على المجتمع الانكليزي، حتى أنهم أقاموا الاحتفالات والأفراح في لندن احتفاءً بالانتصار الذي حققه الحلف الصليبي على العثمانيين في معركة ليبانتو (Lepanto Battle)^(١١) البحرية في عام 1571م، لكن

في عام 1578م، حدث تطور على العلاقات العثمانية الانكليزية، حينما نجح وليام هاربورن (William Harborne)^(١٢) بعد وصوله إلى استانبول من إقناع السلطان مراد الثالث بتوجيه رسالة إلى الملكة إليزابيث الأولى في آذار عام 1579م^(١٣)، مهد الطريق من خلالها لعقد معاهدة بينهما، وقد تضمنت تلك الرسالة نوايا حسنة وامتيازات مغرية، إذ جاء فيها: "أن الدولة العثمانية ستقدم كل المساعدة والعون للانكليز وستبقى موانئها وأراضيها مفتوحة دائماً للتجارة الانكليزية"^(١٤)، وعلى إثر ذلك بعثت الملكة برسالة إلى السلطان العثماني في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام 1579م، أعربت فيها عن استعدادها لمنح الرعايا العثمانيين امتيازات وتسهيلات تجارية مماثلة في بلادها^(١٥)، وترجت الملكة في رسالتها السلطان التدخل لإطلاق سراح الأمير أنطوان (Anton) ابن ملك البرتغال الذي كان محتجز في بلاد فارس على إثر المساعدات التي كان الشاه عباس الكبير (1588-1629م) ينوي تقديمها لملك البرتغال في صراعه ضد اسبانيا، فطلب الشاه من ملك البرتغال أن يرسل ابنه إلى البلاط الفارسي كرهينة لقاء تلك المساعدات، وفعلاً تم ذلك لكن الشاه عباس الكبير لم يوفي بوعدده ولم يقدم أي دعم للملك البرتغالي وأصر على احتجاج الأمير (أنطوان)، فاستجاب السلطان مراد الثالث لطلب الملكة إليزابيث الأولى ووجه رسالة إلى الشاه يبلغه فيها بتسليم الأمير البرتغالي، وطلب منه إطلاق سراح جميع التجار الانكليز المحتجزين في بلاده وإعادة جميع أموالهم التي سلبت منهم، فتم بعد ذلك نقل الأمير البرتغالي على متن سفينة عثمانية إلى استانبول^(١٦).

وعلى الرغم من ذلك فإن العلاقات العثمانية الانكليزية لم تكن قوية، إذا ما قورنت بالعلاقات العثمانية الفرنسية، لأن السلطان مراد الثالث كانت تربطه علاقة

صداقة قوية مع ملك فرنسا هنري الثالث (Henry III) (1574-1589م)، وإنه كان يفضل على سائر ملوك أوروبا، وتأكيداً لتلك العلاقة أمر السلطان ولاته في جميع الولايات التابعة له في المغرب العربي بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين، وإعادة أموالهم وسفنهم التي سلبت منهم، وكان إصدار ذلك الأمر كتقدير خاص للملك الفرنسي^(١٧)، إلا أن تلك العلاقة أخذت بالفتور، حينما رفض السلطان مراد الثالث الاعتراف بالملك هنري الثالث ملكاً على بولونيا، بعد أن تخلى ملكها هنري دي فالو (Henry De Phalo) عن حكمها وفضل العودة إلى موطنه فرنسا، مما دفع السلطان إلى إلحاقها بالتبعية العثمانية وإدخالها تحت حمايتها^(١٨)، فاستغلت انكسار تلك الفرصة وسارعت للتفاوض مع العثمانيين في عام 1579م لعقد معاهدة تجارية على غرار المعاهدة العثمانية الفرنسية المعقودة في عام 1536^(١٩).

أسباب عقد المعاهدة وتحليلها:

ناقش العديد من الباحثين والمؤرخين الدوافع الحقيقية التي دفعت بالسلطان مراد الثالث لعقد معاهدة الامتيازات العثمانية الانكليزية عام 1580م، وقد اختلفوا في آرائهم وجنحت أفكار بعضهم إلى الإفراط والاستعجال في إصدار الأحكام بشأنها، وعلى الرغم من ذلك فإن ما حوته كتاباتهم هي تعبير عن وجهة نظرهم في تفسير الأحداث، أكثر من كونها حقائق تاريخية لا يرقى إليها الشك، مما يتيح عرض تلك الآراء ومناقشتها والتأليف بينها للوصول إلى حقيقة تلك المعاهدة، وإزالة اللبس والغموض عن تلك المعاهدة.

إن أحد أهم الدوافع الرئيسة لعقد تلك المعاهدة حسب رأي ستانفورد شو (Stanford Shaw)؛ هو رغبة العثمانيين في الحصول على الموارد اللازمة

لتغطية متطلبات الحروب المستمرة على أكثر من جبهة، ولاسيما بعد أن حصل السلطان مراد الثالث على وعد من (وليام هاريورن) بتوفير الحديد والزنك والقصدير والرصاص والنحاس الانكليزي للدولة العثمانية لسد متطلبات الحروب التي كانت تخوضها ضد بلاد فارس^(٢٠)، وإن الذي دفع (وليام هاريورن) لتقديم مثل ذلك الوعد للسلطان، إدراكه الجيد للظروف التي كانت تحيط بالعثمانيين في صراعهم ضد الصفويين، ولاسيما بعد أن يحل فصل الشتاء والبرد القارس الذي يؤثر على إمدادات الجيش وتموينه^(٢١)، فضلاً عن أن الدولة العثمانية كانت ترغب بتتويع سلاحها ومصادره وعدم الاعتماد على مصدر واحد في تسليح جيشها^(٢٢).

بينما يرى المؤرخ يلماز اوزتونا (Yılmaz öz tuna) إن من دوافع الدولة لعقد معاهدة الامتيازات العثمانية الانكليزية عام 1580م، رغبتها في بناء تحالف عسكري ضد مملكة اسبانيا التابعة للإمبراطور فيليب الثاني الذي أخذ يهدد المدن الإسلامية في شمال أفريقيا، فأرسلت الملكة إليزابيث الأولى رسالة إلى السلطان مراد الثالث في عام 1580م، ترجوه فيها تقديم مساعدته في حربها ضد الكاثوليك وضد مطامع الإمبراطور فيليب الثاني الذي كان يعمل على ضم انكلترا لإمبراطوريته، فتعهد السلطان بإسنادها مالياً وعسكرياً شرط انقيادها وبلادها لطاعته^(٢٣)، وعلى اثر تلك المساعدات استطاعت الملكة إليزابيث الأولى من الانتصار على منافستها ماري ستيوارت (mary Stewart) ملكة اسكتلندا التي كانت تطمح هي الأخرى بضم عرش انكلترا إلى مملكتها، كما وتمكن السلطان مراد الثالث من إنقاذ انكلترا من براثن الإمبراطور فيليب الثاني، فضلاً عن أن الملكة إليزابيث الأولى تمكنت من تحويل بلادها من المذهب الكاثوليكي إلى المذهب البروتستانتي بأقل خسائر

ممكنة^(٢٤). وبذلك تمكن السلطان مراد الثالث من جعل انكلترا رأس حربة لتمزيق وحدة الصف الأوربي عموماً ووحدة الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي تدين بالكاثوليكية خصوصاً، فأسهم ذلك في تكريس الاستقطاب العقائدي في أوربا بين البروتستانت والكاثوليك، فصارت انكلترا البروتستانتية تقاوم المدّ الأوربي الكاثوليكي. لقد استطاعت الملكة إليزابيث الأولى عن طريق المساعدات التي قدمها لها السلطان مراد الثالث من حسم الصراعات الداخلية والاضطرابات السياسية التي عمت بلادها لمدة خمسة وعشرين عاماً، ووضعت حداً لتدخلات الإمبراطور فيليب الثاني في شؤون بلادها الداخلية، وتخلصت من الوصاية البابوية التي كانت مفروضة على بلادها، لذلك فلا غرابة أن تدعم الملكة حركة الإصلاح البروتستانتية التي أدت إلى استقلال بلادها دينياً عن كنيسة روما، فضلاً عن إن توتر العلاقات الانكليزية الاسبانية أسهمت إلى حدّ بعيد في التقارب الانكليزي العثماني نظراً للعداء القائم بين انكلترا والدولة العثمانية من جهة واسبانيا والإمبراطورية الرومانية من جهة أخرى، فأدت تلك السياسة إلى إضعاف وحدة الصف الأوربي الموحد ضد الدولة العثمانية^(٢٥).

ويذكر المؤرخ الانكليزي أندري فييا (Andrew Vella) أن الساسة الانكليز أدركوا مدى الفائدة التي سوف تعود على بلادهم من جراء عقد معاهدة مع الدولة العثمانية، وبأتي في مقدمتها الخبرة العسكرية التي كانت تفتقر إليها انكلترا في تلك المدة لمواجهة الإمبراطور فيليب الثاني، فضلاً عن الدعم العسكري الذي حصلت عليه من الدولة العثمانية حقق مصلحتها الحربية بالدرجة الأولى، وأكد على إن

التجارة مع العثمانيين أعادت عدد كبير من السفن الانكليزية للعمل في التجارة مع الشرق ودرت أرباحاً طائلة للأسطول البحري للمملكة^(٢٦).

أما المؤرخ يوسف النقي فقد ذكر إن انكلترا كانت لديها رغبة دفيئة في الوقوف بوجه توسعات الإمبراطورية الرومانية المقدسة في القارة الأوربية وهذا ما دفع بالملكة إليزابيث الأولى التقرب من السلطان مراد الثالث للحصول على التأييد والدعم العسكري لبلادها لصد تلك التوسعات، وكان ذلك سبباً كافياً لتمنح الدولة العثمانية؛ انكلترا امتيازات تجارة أسوة بالفرنسيين والبنادقة^(٢٧)، وعلاوة على ذلك فإن انكلترا كانت ترغب برفع مستوى تجارتها التي كانت تتقاسمها مع الايطاليين والفرنسيين، لتحقيق مصالح اقتصادية اكبر، فوجدت بالتجارة مع العثمانيين ما يحقق تلك الرغبة^(٢٨).

في حين ذكر أحمد عبد الرحيم مصطفى أن انكلترا عملت على الإسراع في التقرب من الدولة العثمانية، فاستغلّت فترات العلاقات بين العثمانيين والفرنسيين بسبب النزاع على بولونيا، فوجد السلطان مراد الثالث في ذلك فرصة لضرب الدول الأوربية بعضها ببعض، فمنح انكلترا امتيازات تجارية موازية للتي مُنحت لفرنسا في عهد السلطان سليمان القانوني بعد عقد معاهدة عام 1536م^(٢٩)، وكان من أهم تلك الامتيازات التي حصلت عليها انكلترا هو رفع العلم الانكليزي على متن سفنها في المياه العثمانية، وحصول رعاياها على حرية التجارة دون الحاجة إلى العمل تحت راية العلم الفرنسي كما كان في السابق^(٣٠).

بينما يرى المؤرخ محمد عبد اللطيف البحراوي إن انكلترا هي التي بادرت بالاقتراح على الدولة العثمانية بإقامة حلف عسكري بينهما ضد الإمبراطورية

الرومانية المقدسة التي كانت تعمل على إخضاع جميع دول أوروبا لسيطرتها مقابل حصول الرعايا الانكليز على امتيازات تجارية في أراضي الدولة العثمانية؛ مستغلة الانهيار المعنوي العسكري للدولة عقب خسارتها في موقعة ليبانتو في عام 1571م^(٣١)، ومن جانب آخر فإن السلطان مراد الثالث فتح باب المفاوضات مع انكلترا لأجل عقد معاهدة معها لشعوره بخطر التقارب بين رعاياه الارثوذكس والروس في مناطق البلقان، وازداد هذا الخطر بعد أن التقى الإمبراطور فيليب الثاني بعدد من التجار الروس وعقد معهم صفقات عسكرية لتقديم الدعم اللازم لروسيا والاشتراك معها في محاربة الدولة العثمانية^(٣٢).

أما المؤرخ هيروتز (J. G. Hurewitz) فإنه يرى أن المشاكل التي كانت تواجهها انكلترا، والحرب التي كانت تخوضها ضد البندقية والإمبراطورية الرومانية المقدسة في مالطا وإيطاليا وإسبانيا كل تلك الأحداث دفعت الملكة إليزابيث الأولى بالتقرب من السلطان مراد الثالث وعملت على عقد معاهدة تجارية معه^(٣٣)، وهذا ما أكده المؤرخ خليل اينالجيک (Halil Inalick) بقوله: "أن انكلترا كانت تبحث بالدرجة الأولى عن مصالحها الخاصة وتقوية تجارتها، بعد أن أثار ضغينتها هيمنة إسبانيا على التجارة الدولية في تلك الحقبة، فعملت على عقد معاهدة مع الدولة العثمانية"^(٣٤).

والحقيقة هناك سبب يُعدُّ من الأسباب المهمة التي دفعت بالملكة إليزابيث الأولى إلى عقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية؛ وهو أن الملكة كانت تمارس نشاطاً تجارياً خاصاً بها وكان لديها أسطول تجاري يعمل لمصلحتها، كما ذكر أحد المؤرخين المعاصرين: "يشهد التاريخ بأن الملكة إليزابيث الأولى كانت تاجرة رق

محترفة، وكانت شريكة أكبر تاجر رقيق في عهدها واسمه جون هوبكنز، وكان رجال الكنيسة يحصلون إتاوة عن كل رأس مقابل أن يسمحوا بإبحار السفينة" (٣٥)، ويتضح من ذلك أن الملكة رغبت في توسيع تجارتها، لأنها كانت تدرك حجم الأرباح التي جناها التجار الانكليز الذين أقاموا علاقات تجارية مع بعض الموانئ الشرقية في تلك المدة فأرادت أن يكون لها نصيب وافر من تلك التجارة (٣٦).

يتضح مما تقدم من عرض آراء بعض المؤرخين حول الأسباب التي دفعت لعقد معاهدة الامتيازات العثمانية الانكليزية، أنها تدور حول أربعة محاور رئيسة وهي:

١ - إن الدولة العثمانية خاضت حروباً طويلة ضد الدولة الصفوية استمرت لمدة قرن من الزمن استنزف فيها العثمانيين الكثير من الأموال والجنود والأسلحة والمؤن، مما دفعهم لاستيراد المواد الحربية والذخيرة من انكلترا لاستمرار تلك الحروب.

٢ - كانت لدى انكلترا الرغبة في عقد معاهدة مع الدولة العثمانية لمواجهة الأخطار المحدقة بها والمتمثلة في الإمبراطور فيليب الثاني ورغبته في ضم عرشها إلى إمبراطوريته، فضلاً عن انكلترا كانت تعمل على الاستفادة من خبرات الجيش العثماني، علاوة على ذلك كان هدف الدولة العثمانية من عقد تلك المعاهدة وضع حد لتهديدات الإمبراطورية الرومانية المقدسة لشمال أفريقيا، ولمنع التقارب المرتقب بينها وبين روسيا والذي سوف يشكل خطراً على جبهتها الشرقية.

٣ - استغلت انكلترا فتر العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا لبناء علاقة متينة مع العثمانيين، نتيجة لتتكرر فرنسا لالتزاماتها تجاه الدولة العثمانية بسبب تأثير

الكنيسة الكاثوليكية على القرار السياسي في باريس، بينما بدأت الحركة البروتستانتية تجذب إليها الكثير من المؤيدين في انكلترا، ولاسيما بعد أن تركزت التجارة في أيدي أتباعها المناهضين للفكر الكنسي الكاثوليكي. ٤
أخيراً فإن تلك الأسباب مجتمعة ساهمت في وصول الطرفين العثماني والانكليزي إلى اتفاق مرضي، سعت الدولة العثمانية عن طريقه لضرب دول أوروبا بعضها ببعض من خلال تعميق هوة الصراع الديني بين الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية.

عرض وتحليل بنود المعاهدة:

اختلف المؤرخون حول الزمن الذي عقدت فيه معاهدة الامتيازات العثمانية الانكليزية، إذ يذكر محمد فريد بك أن السلطان مراد الثالث منح الملكة إليزابيث الأولى ملكة انكلترا امتيازات تجارية في داخل أراضي الدولة العثمانية في عام 1577م^(٣٧)، بينما يذكر مصدر آخر إن المعاهدة عقدت بين البلدين في عام 1579م، حينما تمكن (وليام هاربورن) من إقناع السلطان مراد الثالث بتوجيه رسالة إلى الملكة إليزابيث الأولى تضمنت منح الرعايا الانكليز امتيازات مغرية داخل أراضي الدولة العثمانية، توجت تلك الجهود بعقد معاهدة امتيازات تجارية بين البلدين في عام 1579م^(٣٨)، لكن الثابت أن تاريخ عقد المعاهدة هو في عام 1580م، حينما حصل (وليام هاربورن) على وعد من السلطان مراد الثالث بحرية التجارة في الأراضي العثمانية، وما لبث أن تحول ذلك الوعد إلى معاهدة بناءً على الطلب المقدم من قبل الملكة إليزابيث الأولى إلى السلطان مراد الثالث^(٣٩)، وذلك بالرجوع إلى وليام هالي وعلي باجيس (William Hale and Ali Bagis) الذين اعتمدا

على نسخة من المعاهدة مكتوبة باللغة العثمانية تؤكد أن المعاهدة وقعت في الخامس والعشرين من شهر أيار عام 1580م^(٤٠).

تُعدُّ الزيارات الكثيرة التي قام بها المندوبون الانكليز إلى العاصمة العثمانية استانبول أحد الأسباب الرئيسة للتفاوت في تحديد تاريخ عقد المعاهدة، ولكن الواضح أن المراسلات بدأت بين الطرفين في عام 1577م، توجت بالتوقيع على المعاهدة في شهر حزيران عام 1580م، وان ما يؤكد صحة هذا الرأي الوثيقة الموجودة في مكتب السجلات العامة في بريطانيا والتي تبين فيها أن معاهدة الامتيازات العثمانية الانكليزية تم توقيعها في عام 1580م^(٤١).

لم يورد أحد من المؤرخين العرب النص الكامل لمعاهدة الامتيازات العثمانية الانكليزية، بل اكتفى الكثير منهم بالقول أن بنود تلك المعاهدة تشبه إلى حد كبير بنود معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 1536م، وقد اعتمد هذا البحث على النسخة التي أوردها المؤرخ هيروتز، بعد أن تمت ترجمتها ومقارنتها بالنسخة التي نشرها وليام هالي وعلي باجيس وجاءت بنودها على النحو التالي:-

١ - البند الأول:- في ظل احترام الطرف الأول مملكة انكلترا لشروط المعاهدة وشيوع السلم والأمن، فأن من جهتنا -أي السلطان- ندعو إلى عدم التحرش أو التسبب في إشكاليات لرعاياها الذين يأتون بممتلكاتهم وبضائعهم وسلعهم سواءً بواسطة سفنها الشراعية أو سواها عبر البحر، وكذلك رعاياها المسافرين عليها وممتلكاتهم وبضائعهم، أو رعاياها المسافرين عبر أراضي الدولة ودوابهم وبضائعهم وممتلكاتهم، وفي المقابل فإنه يتعين عليهم الانشغال بعملهم وواجباتهم المعتادة فقط.

- ٢ - البند الثاني:- إذا سافر أو قدم رعاياها للأراضي الخاضعة لسيادتنا وأمننا أو غيرها من المقاطعات التابعة لنا، فإنه لا يمكن احتجازهم تحت أي ظرف طالما يقومون بعملهم بصورة سليمة، وعليه يجب إطلاق سراحهم ثانية.
- ٣ - البند الثالث:- تحظى جميع السفن والمراكب الانكليزية القادمة والمغادرة للموانئ والمرافئ الخاضعة لسيادتنا وبقية الموانئ في المقاطعات التابعة لنا بالسلام والأمن.
- ٤ - البند الرابع:- يجب على طاقم الأسطول السلطاني أو سواه تقديم المساعدة خلال العواصف البحرية التي تعصف بأولئك الرعايا، أو في أي لحظة يحتاجون فيها يد العون، وكذلك فإنه لا يجوز لأحد أن يمنعهم أو يشق عليهم للحصول على احتياجاتهم من المؤن والغذاء مقابل المال.
- ٥ - البند الخامس:- في حالة طرح البحر سفنهم على الشاطئ، فإنه يتعين على القضاة والعمال وغيرهم تقديم المعونة، ويجب إعادة الممتلكات والبضائع الناجية إليهم دون أي أذى.
- ٦ - البند السادس:- لا يجوز إعاقة الانجليز المسافرين براً أو بحراً طالما أنهم يلتزمون بعملهم، ولا التحرش بهم أو إيجاد المشكلات لهم.
- ٧ - البند السابع:- يسمح للتجار والمترجمين المرافقين لهم بالدخول لأراضيينا الآمنة براً أو بحراً، والقيام بالبيع والشراء والتبادل التجاري، ولا يجوز لأي شخص من أمراء البحار والريابنة وغيرهم وكذلك العسكر عموماً إعاقة التجار الانكليز في قدومهم ومغادرتهم أو التحرش بهم ومشاكستهم هم وعمالهم وبضائعهم ودوابهم، وذلك بعد دفعهم للضرائب المعتادة بموجب قانون خاص.

٨ -المبند الثامن:- إذا تراكمت الديون على أحد الانكليز ثم اختفى ولم يعثر عليه، فلا يجوز سجن أو إيقاف أي شخص آخر من أجل تلك الديون سوى الشخص الذي يكفله.

٩ -المبند التاسع:- إذا توفي احدهم فإنه يجب إعطاء بضاعته وممتلكاته لمن أوصى له، أما إذا لم يوصَ فإن حاجياته تسلم لمرافقيه، وبمعرفة القنصل دون تدخل من أي شخص آخر.

١٠ -المبند العاشر:- في حالة ممارسة التجار والمترجمين والقناصل التابعين لانكلترا وكذلك رعايا الأراضي التابعة لها لعمليات البيع والشراء والمتاجرة وتقديم الضمانات وغيرها من الأنشطة المشمولة بقانون الشريعة في أملاكنا الآمنة، فإنه يجب عليهم تسجيل أنشطتهم لدى القاضي في السجلات أو الحصول على حجة أو شهادة منه، وعند نشوب أي خلاف يجب التثبت من سجلات القاضي والتصرف في ضوء محتوياتها، أما في حالة فقدان أو غياب أحد هذين البرهانيين(السجل والحجة) وادعاء التجار بخلاف القانون المقدس وبصورة باطلة، فإنه ترفض دعاواهم ويتم منعهم من الاستمرار في عملية المخادعة.

١١ -المبند الحادي عشر:- إذا ادعى شخص على أحد الانكليز النصارى بأنه أهان العقيدة والدين الإسلامي، فلا يجب قبول أي شهادة كاذبة بغرض الترويج والإيذاء مما يخالف قانون الشريعة، ويتعين منعه من تحقيق ذلك.

١٢ -المبند الثاني عشر:- إذا استدان أحد الانكليز أو حامت حوله الشكوك ثم لاذ بالفرار، فإنه لا يجوز اعتقال أي شخص بدلاً عنه إلا الكفيل الضامن.

- ١٣ المبتد الثالث عشر:- إذا عثر على عبيد تابعين للانكليز وبعد التأكد من كونهم انكليز، فإنهم يسلمون لهم شريطة أن يتم ذلك عن طريق القنصل.
- ١٤ المبتد الرابع عشر:- إذا استقر الانكليز وسكان الأراضي التابعة لهم في بلادنا سواء كانوا متزوجين أو عزاب فإنهم مخولون بالقيام بمهنتهم، ولا يجب عليهم دفع الخراج.
- ١٥ المبتد الخامس عشر:- لا يسمح بوضع العراقيين أمام القناصل المعيّنين في الإسكندرية وطرابلس والشام والجزائر وتونس والقاهرة وطرابلس الغرب وغيرها في حالة استبدالهم بآخرين من الرجال الأكفاء لشغل تلك المواقع.
- ١٦ المبتد السادس عشر:- إذا انشغل التراجمة فإنه يجب تأخير الأعمال المهمة مثل المرافعات القانونية حتى وصولهم وتفرغهم، وفي المقابل فإنه لا يجوز استعمال الحجج الواهية للتغيب عن المحكمة، ويجب حث التراجمة على الاستعداد التام.
- ١٧ المبتد السابع عشر:- في حالة حدوث خلاف بين الانكليز أنفسهم، فإن السفير المذكور أو القنصل هو الذي يتولى الفصل بينهم بموجب أعرافهم، ولا يجوز لأحد منهم من ذلك.
- ١٨ المبتد الثامن عشر:- إذا أسرت بعض القوارب الشاذة بعض الانكليز بعد توقيع هذه المعاهدة عهد نامه وتم جلبهم إلى الروميلي أو الأناضول بغرض بيعهم، ففي هذه الحالة يجب القيام بالتحقيق أولاً بكل حرص ومهارة، ثم معرفة من قام ببيعهم، وبعد ذلك فإن تحول الأسير إلى الإسلام فعلى المالك تحصيل ماله من البائع مع إطلاق سراح الأسير فوراً.

١٩ المبدأ التاسع عشر:- إذا التقت السفن والمراكب والأساطيل التابعة لنا بنظيراتها الانكليزية في عرض البحر فيجب إظهار الصداقة لبعضهم البعض وعدم القيام بأي عمل ضار أو مدمر.

٢٠ المبدأ العشرين:- تمنح انكلترا جميع البنود المكتوبة والمسجلة التي حصلت عليها فرنسا والبندقية والملوك الآخرين من أصدقاء الدولة بموجب المعاهدات المبرمة معهم، ولا يسمح لأحد بوضع العراقيل أمامهم أو التحرش بهم مما يخالف قانون الشريعة ومعاهدتنا المكتوبة.

٢١ المبدأ الحادي والعشرين:- يجب حماية وصيانة السفن والمراكب الانكليزية في أراضينا حتى تغادر بسلام.

٢٢ المبدأ الثاني والعشرين:- إذا نهبت بضائعهم وممتلكاتهم فيجب القيام بمحاولات واجتهادات للبحث عن طاقم السفينة والمفقودات، وتقديم الجناة للعقاب، وعلى تابعي السلطان جميعاً من أمير الأمراء وأمراء البحر والسنجق بيك والربانة والقضاة والمحافظين والربانة السلطانيين والمتطوعين الالتزام بمغزى هذه المعاهدة وعدم السماح بمخالفتها، وأخيراً فإننا سنلتزم بشروط هذه المعاهدة ونطبقها طالما التزموا -أي الانكليز- بالصدق والإخلاص ولن نسمح بخلاف ذلك أبداً^(٤٢).

يتضح لنا بعد الاطلاع على بنود المعاهدة وقراءتها أنها انطوت على جانبين رئيسيين تمثلان في إقامة الانكليز في داخل أراضي الدولة العثمانية، وحقوقهم في مزاولة الأعمال التجارية، أي تمتعهم بكافة الأحكام القضائية التي تحفظ حقوقهم والسماح لهم بالقيام في الأعمال التجارية في جميع الأراضي الخاضعة للسلطان العثماني.

وكذلك هناك جانب آخر انفردت به المعاهدة وهو حق تعيين السفراء والقناصل في العواصم الإسلامية في الشام ومصر وشمال أفريقيا بصفة خاصة كما جاء في البند الخامس عشر، كما يلاحظ على المعاهدة إنها أحادية الجانب بشكل صريح نظراً لأنها أوضحت حقوق الانكليز المكفولة شرعاً لدى الدولة.

إلا أن الأكثر غرابة في المعاهدة هو عدم تحديد نسبة الضرائب المفروضة على الانكليز على الرغم من أنها ذات أصل تجاري، فضلاً عن أن المعاهدة خلت من القسم أو اليمين السلطانية لضمان العمل بما جاء فيها، وربما جاء سبب ذلك من وجهة نظر دينية أو دبلوماسية، لكن ذلك لم يكن له تأثير كبير على الالتزام بمضمونها واستمرارية العمل بها^(٤٣).

لقد تناولت المعاهدة في بنودها الأول والسابع والرابع عشر والحادي والعشرين والثاني والعشرين الجوانب التجارية، وشملت كافة الأنشطة الانكليزية في الأراضي العثمانية، والتي كانت تدور في مضمونها حول حماية التجار وبضائعهم وممتلكاتهم وسفنهم من الاعتداءات من قبل رعايا الدولة وموظفيها، وتقديم العون والمساعدة للتجار الذين انقطع بهم السبل في البر والبحر، وعدم التعنت والتعسف في أمدادهم بالمواد الأساسية التي يحتاجون إليها، ومعاقبة الأشخاص الذين يلحقون الضرر والأذى بالتجار الانكليز خلافاً لما نصت عليه المعاهدة، ولأجل تمتع الانكليز بتلك المزايا كان يجب عليهم الالتزام بشرطين رئيسيين هما دفع الضرائب المفروضة على الرعايا الأجانب، وعدم القيام بأي أنشطة أخرى سوى التجارة، وذلك وفقاً لما نص عليه البندين الأول والثاني من بنود المعاهدة.

إن المعاهدة اقتصرت بشكل صريح على التجارة بدليل أن انكلترا وضعت لـ(وليام هاربورن) وشركائه قوانين وتعليمات تنظم عملية التجارة مع الدولة العثمانية وأوضاع التجار فيها بشكل لا يتعارض مع قوانين انكلترا، فضلاً عن أن انكلترا سمحت لاثني عشر تاجر في تلك المدة للقيام بالأعمال التجارية مع الدولة العثمانية ثم أضافت لهم تاجرين آخرين فأسس أولئك التجار شركة تجارية مشتركة مع الدولة العثمانية وهي شركة الليفانت (The Levant Company) في عام 1581م^(٤٤)، فاستثمرت الملكة إليزابيث الأولى اثنتين وأربعين ألف جنيهاً في تلك الشركة، فدفعتها خشيتها على أموالها للتأكيد على رعاياها الالتزام بالنشاط التجاري فقط، علاوة على ذلك فإن الملكة كانت تطمح إلى عدم خسارة حليفها القوي المتمثل بالسلطان العثماني والتي بذلت جهوداً كبيرة للتوصل معه إلى عقد معاهدة تتمكن عن طريقها من الحصول على الدعم والإسناد للوقوف بوجه توسعات الإمبراطورية الرومانية المقدسة الطامعة في عرشها^(٤٥).

إن إعفاء التجار والمقيمين وأسرهم من دفع الجزية السنوية بحسب البند الرابع عشر، قد أغرى انكلترا للإسراع في عقد معاهدة مع الدولة العثمانية، وليس هناك ما يبرر منح السلطان ذلك التنازل، وربما كان يهدف من وراء ذلك إعفاء النساء والأطفال فقط، وهذا لا يتعارض مع نصوص الشريعة الإسلامية^(٤٦). أما الأحكام القضائية المتعلقة برعايا انكلترا المقيمين في أراضي الدولة العثمانية، فقد وردت في البنود الثامن والثالث عشر والسادس عشر والثامن عشر، وشملت تلك البنود الإجراءات المتعلقة بتحصيل الديون، وتوزيع الموارث، وتسجيل الأنشطة التجارية قانونياً، ومنع الدعاوي الكيدية، وأوضاع العبيد والأسرى، وعدم سماع الدعاوي

والمرافعات القضائية إلا بحضور مترجمين، وإسناد فض النزاعات والخصومات بين الرعايا الانكليز إلى القناصل والسفراء. ويبرز من تلك المواد أمران رئيسان، الأول: إلزام التجار الانكليز بضرورة تسجيل نشاطهم التجاري لدى القضاة الشرعيين في الدولة أو الحصول منهم على حجة شرعية للرجوع إليها عند فض النزاعات بين الانكليز وسواهم كما ورد في البند العاشر. والثاني: التأكيد على إلغاء جلسات المحاكمة في حال غياب المترجمين بشرط كون الأسباب التي دعت إلى ذلك مقبولة ومنطقية بحسب البند السادس عشر^(٤٧).

أما البنود الخامس عشر والتاسع عشر والعشرين، فقد تميز الجانب السياسي فيها بشكل واضح، ولأول مرة في تاريخ المعاهدات يخصص الطرف الثاني الموقع على المعاهدة المدن التي سوف يتم فيها فتح سفاراته، إذ حددت انكلترا مناطق بلاد الشام ومصر وشمال أفريقيا دون سائر أرجاء الدولة لتكون مقراً لبعثاتها السياسية كما جاء في البند الخامس عشر، فضلاً عن إظهار الصداقة بين سفن البلدين المتعاقدين في عرض البحر، كما توجت المعاهدة صبغتها السياسية بمنح التجار الانكليز كافة الامتيازات التي تمتع بها تجار البندقية وفرنسا من قبل. والواضح أن انكلترا قد اختارت أسواقها التجارية بعناية فائقة ونجحت في الحصول على تنازلات كبيرة من السلطان مراد الثالث، ولكن بالتمعن قليلاً يتضح أن السلطان وافق على منح انكلترا تلك الشروط والتسهيلات ليس رضوخاً لضغوط قائمة عليه، وإنما في محاولة منه لإنعاش الاقتصاد العثماني في جميع الأراضي الخاضعة لسيطرته، وذلك ما يؤكد حرصه على رعاياه وتوفير متطلباتهم في جميع ولايات الدولة. كما إن منح انكلترا الامتيازات التي حصلت عليها البندقية وفرنسا بحسب البند العشرين،

يُعد من أكثر المميزات إثارة للدول الأوروبية المتحالفة مع السلطان عموماً، وفرنسا على وجه الخصوص نظراً لما كانت تتمتع به من حقوق حصرية وهيمنة على الملاحة في المياه العثمانية وخضوع السفن الأوروبية لعلمها، وبالتالي الخطر المباشر الذي بات يهددها من جراء منافسة انكلترا لها على ذلك الدور الكبير، حينما سمحت الدولة لانكلترا برفع علمها على سفنها أسوة بفرنسا^(٤٨).

إن المعاهدة العثمانية الانكليزية أثرت بشكل كبير على فرنسا، مما دفعها للدفاع عن مصالحها والتخلي عن سياستها المزدوجة التي كانت تتأثر بحسب تأثير البابا والرأي العام المحلي على الملك الفرنسي، فضلاً عن ذلك فإن الانكليز بعد تلك المعاهدة أعلنوا عن نيّتهم بشكل صريح في منافسة تجار أوربا في الأسواق الحيوية في الشرق، بل كانوا أكثر دقة في تحديد المدن التي ينون إقامة العلاقات التجارية معها، لذلك لم تسمح فرنسا بالإجراءات التي اتبعتها انكلترا للتعامل مع أسواق الشرق والتي كانت حكرًا لهم لأكثر من أربعين عاماً، فلجأت إلى المكائد لعرقلة انكلترا ومنعها من تحقيق مسعاها مستغلة الجانب الديني في ذلك عن طريق إرسال البعثات التصيرية، ولاسيما أن معاهدة الامتيازات العثمانية الانكليزية لم تنطرق إلى الدين وخلو جميع بنودها من التلميح إلى موضوع ممارسة التجار الانكليز شعائهم وطقوسهم الدينية أثناء إقامتهم في الأراضي العثمانية^(٤٩).

إن الهدف من عدم إدراج بند متعلق بالمسائل الدينية ضمن بنود المعاهدة هو خوف الملكة إليزابيث الأولى من إثارة حفيظة السلطان مراد الثالث وبالتالي إعراضها عن المسائل الدينية مرجعه الاهتمام بالمسائل السياسية وأهمها الحصول على العون والمساعدة للوقوف بوجه الإمبراطور فيليب الثاني، وما يؤكد على خوف

الملكة موافقتها على الشرط الذي وضعه السلطان والذي ينص على أن يقدم التجار الانكليز بيانات بأسماء المراكب المستعملة، وأسماء البحارة العاملين عليها وطبيعة نشاطهم التجاري في أراضي الدولة العثمانية وأن يتم رفع تلك المعلومات إلى القيادة البحرية العليا في العاصمة استانبول^(٥٠).

تكمن أهمية ذلك الشرط في أمرين رئيسيين الأول: اختلافه النوعي عما ورد في بنود المعاهدة، والثاني: إغفال المصادر التاريخية له، ويبدو ظاهرياً أن تلك الشروط كانت بمثابة إجراءات وقائية حتى تتمكن الأساطيل العثمانية من معرفة هوية السفن والعاملين عليها، وكان ذلك الشرط أمراً غير مألوف في تاريخ الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للأجانب حتى ذلك العصر، وربما كان بدافع الاحتراز من الممارسات الخاطئة والأخطار المحتملة لفتح الطرق البحرية والبرية أمام دولة لم يسبق للعثمانيين أن تعاملوا معها. وهذا ما يدل على أن السلطان اتخذ إجراءات صارمة لضبط تحركات الانكليز وأن يكون على اطلاع دائم على نشاطهم. والجدير بالذكر أن ذلك الشرط لم يرد ضمن بنود المعاهدة ولكن أورده المؤرخ الانكليزي وود(Wood) وهذا يدل على أن هناك ملحق سري للمعاهدة لم يتسنى لنا الحصول عليه.

نتائج المعاهدة:

بعد الاطلاع على المعاهدة وبنودها تتضح لنا نتائج عديدة وهي كما يأتي:-
١ - إن الدولة العثمانية لم تتردد في منح انكلترا امتيازات تجارية وسياسية أخرى بعد أن تبين لها العداء الكبير بين الأخيرة والإمبراطورية الرومانية المقدسة، ولا سيما العداء الديني على اثر انتشار المذهب الكالفني المنبثق من حركة مارتن

لوثر (Martin-Luther)(1483-1546م) المعارضة للمذهب الكاثوليكي^(٥١)، فضلاً عن إن حصول انكلترا على امتيازات تجارية كان ضمن خطة وضعتها الدولة العثمانية لإيجاد تحالف ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة وضد اسبانيا، وذلك بسبب موقف انكلترا الديني المناهض للكاثوليكية، إذ نجحت في القضاء على قوة اسبانيا التي حملت لواء الدفاع عن الكاثوليكية والتي سعت إلى نشرها في أوساط المسلمين في شمال أفريقيا، كما أسهمت تلك السياسية في ظهور دولة بروتستانتية جديد وهي هولندا، والتي أزاحت فيما بعد دولة البرتغال الكاثوليكية عن التجارة العالمية^(٥٢).

٢ تمكن السلطان مراد الثالث بعد عقد تلك المعاهدة من إثارة الخلافات الدينية بين انكلترا وفرنسا، حينما تقدم السفير الانكليزي في استانبول في عام 1593م بطلب إلى السلطان يلتمس فيه موافقته على تعديل بعض بنود المعاهدة لمصلحة بلاده، يتضمن حق حماية تجار الدول الذين لم ينضموا إلى المعاهدة لفتح المجال أمام انكلترا لتوفير الحصانة لهم، الأمر الذي أشعل فتيل الصراع الفرنسي الانكليزي لأكثر من عقد من الزمان والتي انتهت بدخول دول الأراضي المنخفضة طرفاً جديداً في المعادلة الدينية بين الدولة العثمانية وأوروبا^(٥٣).

٣ لقد أقام الانكليز علاقات تجارية مع الدولة العثمانية منذ بداية القرن السادس عشر، لكن لم يسمح للتجار الانكليز الإقامة في داخل أراضي الدولة العثمانية أو إقامة محطات تجارية لهم، إلا أن المعاهدة منحتهم كل تلك الحقوق وبالتالي صاروا منافسين حقيقيين للتجار الفرنسيين^(٥٤)، مما منح الدولة مرونة أكثر في التعامل مع التجار وخلصها من الوقوع في اسر سياسة طرف أو آخر، فضلاً

عن الصعوبات التي كان يواجهها التجار الفرنسيين منعت التجار الانكليز من الدخول في صراع مع الدولة العثمانية الذي استمرت في منح امتيازات لهم دون تردد^(٥٥).

٤ إن التجارة مع الانكليز رفعت مستوى الاقتصاد في مدينتي الاسكندرونه وحلب، لان انكلترا اعتمدت على هاتين المدينتين في شحن البضائع وتصديرها إلى الأسواق الانكليزية، فازدهر اقتصاد مدينة حلب وطرق تجارتها منذ عام 1580م^(٥٦)، ولاسيما بعد زيادة تجارة الحرير الفارسي عبر الطرق البرية، كذلك ازدهرت الأوضاع الاقتصادية في مدن طرابلس ودمشق والإسكندرية^(٥٧)، بعد أن وفرت تلك المدن للانكليز المواد الخام لصناعة الأقمشة مثل الصوف ووبر الماعز، وتمكنوا على أثرها من تقليد الأقمشة التي كانت تصنعها مدينة البندقية وبيعها في الأسواق الأوروبية بأسعار اقل، وبذلك أقصوا البنادقة عن التجارة مع تلك المناطق^(٥٨).

٥ أدت المعاهدة العثمانية الانكليزية إلى تعاظم الدور التجاري للانكليز في الموانئ العثمانية وهيمنتهم على طرق التجارة، إذ تمكنت شركة الليفانت من السيطرة على الطرق التجارية العالمية^(٥٩)، وإزاحة التجار البنادقة حتى صارت تلك الشركة من أقوى الشركات التجارية في العالم نظراً لتنامي حجم التجارة بين انكلترا والدولة العثمانية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل^(٦٠).

٦ خجعت الدولة العثمانية في الحصول على الكثير من المعادن الانكليزية مثل النحاس والقصدير والرصاص والزنك التي كانت تدخل في الصناعات العسكرية في وقت كانت انكلترا تفرض حظراً على بيع وتصدير مثل تلك المواد، ولاسيما

- الرصاص والزنك وهما مادتان ضروريتان في صناعات الأسلحة، إذ كانت الدولة بحاجة ماسة إلى المواد الرئيسة لصناعة الأسلحة لإمداد جيوشها نظراً للحروب الطويلة التي كانت تخوضها ضد الدولة الصفوية^(٦١)، فأسهمت المعاهدة بحل تلك المشكلة، بينما استوردت انكلترا من الدولة العثمانية المواد التي تدخل في صناعة الألبسة والمواد الغذائية مثل الحرير الخام والقطن والخيوط القطنية والصوف وزيت الزيتون والزبيب والنبذ والتوابل^(٦٢).
- ٧ حققت المعاهدة العثمانية الانكليزية نتائج سياسية للطرفين، إذ وجد السلطان العثماني في الملكة إليزابيث الأولى حليفاً قوياً ضد الإمبراطور فيليب الثاني، ولاسيما حينما شجعت الملكة الانكليزية السلطان العثماني على قتال إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة وحليفه بابا روما في عام 1583م^(٦٣)، وقدمت له الدعم العسكري الذي تمكن عن طريقه من تدمير القوة العسكرية للإمبراطور، مما خفف الكثير من الضغوط العسكرية على الدولة العثمانية وعلى المسلمين في شمال أفريقيا والأندلس، وصارت الموانئ العثمانية من أهم الموانئ لصناعة السفن الحربية فامتلكت الدولة أسطولاً لا يستهان به بعث الخوف والرعب في نفوس الأوروبيين^(٦٤).
- ٨ نتيجة للمساعدات العسكرية التي قدمها السلطان مراد الثالث للملكة إليزابيث الأولى، تمكنت الأخيرة عن طريقها من إضعاف القوة الدينية الكاثوليكية في جنوب القارة الأوروبية؛ وحفظ للمسلمين بعد سقوط الأندلس الكثير من حقوقهم هناك، كما تسببت تلك المساعدات في أزمة خانقة لاسبانيا بسبب انقطاع عائداتها التجارية وزيادة أعمال القرصنة التي كان يقوم بها الانكليز ضد السفن

الاسبانية، فضلاً عن زيادة العداء بين هولندا والبرتغال التي دخلت كمنافس حقيقي له على طرق التجارة العالمية وقضت على التجارة القائمة بين البرتغاليين والهند^(٦٥).

٩ من النتائج المهمة للمعاهدة العثمانية الانكليزية، أنها أشعلت فتيل الحرب بين انكلترا والإمبراطورية الرومانية المقدسة أسفرت عن وقوع معركة الارمادا (Armada Battle) الشهيرة في عام 1588م، التي اندحر فيها الأسطول الاسباني وأقول نجمه إلى الأبد، فسمحت تلك الأحداث للدولة العثمانية بتنفس الصعداء، وتركيز جهودها العسكرية على جبهات أخرى أكثر أهمية بعد انهيار قوة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فضلاً عن أن المعاهدة أسهمت في نشر المذهب البروتستانتي في أوروبا على حساب المذهب الكاثوليكي، وانشقت الكثير من الدول الأوروبية البروتستانتية على بابا روما وسيطرته الذي فقد الكثير من القوة، وبذلك تقلصت عدد الحملات الصليبية التي كان يروج لها ضد الدولة العثمانية^(٦٦).

١٠ إن من أهم نتائج المعاهدة العثمانية الانكليزية هو وقوف انكلترا ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة وضد اسبانيا، وهذا يُعدُّ وصمة عار على الملكة إليزابيث الأولى لعدم إخلاصها للديانة النصرانية حسب ما وصفه أحد المستشرقين، وهذا ما يدل على نجاح السلطان في إغراء ملكة نصرانية بالتحالف معه ومحاربه خصم له يشاركها في الديانة والعقيدة والثقافة والتاريخ^(٦٧).

الخاتمة:

لقد توصل البحث بعد إتمامه إلى النتائج الآتية:-

- ١ تم تكن هناك علاقة وطيدة بين الدولة العثمانية وانكلترا التي لم يكن شعبها يعرف الكثير عن العثمانيين بسبب طبيعة الشعب الانكليزي المنغلق وعدم اهتمامه بالعالم الخارجي وكانت تجارته تعتمد بشكل كبير على سفن البنادقة وجمهورية(راغوزا) في تجارته مع الشرق.
- ٢ إن الدولة العثمانية بلغت أوج قوتها وتوسعها وخضعت لها الكثير من مناطق العالم، فصار لازماً عليها أن تنمي مواردها الاقتصادية والمالية لتوفير ما تحتاجه من متطلبات العيش لرعاياها، فضلاً عن توفير المواد الضرورية التي تدخل في الصناعات العسكرية لاستمرار تمويل جيوشها على الجبهات الواسعة وإمداده بالعتاد والمؤن والتخلص من العجز المتصاعد في مخزون الدولة الذي استنزفته الحروب ضد الدولة الصفوية، لذلك لجأت إلى عقد مثل تلك المعاهدات، علاوة على ذلك إن تلك المعاهدات أسهمت إلى حد بعيد في عدم فتح جبهات عديدة على العثمانيين مما يؤدي إلى تشتيت القوة العسكرية العثمانية على تلك الجبهات.
- ٣ إن المعاهدة العثمانية الانكليزية مكنت العثمانيين من اختراق وحدة الصف الأوربي على الجبهة الجنوبية للإمبراطورية الرومانية المقدسة وتمت المحافظة على الكيانات المسلمة في شمال أفريقيا التابعة للسلطان العثماني، بينما تكبدت اسبانيا والبرتغال خسائر كبيرة حتى صارت تلك

الخسائر عتبة في طريقهما لمواكبة التقدم الصناعي والحضاري الذي كان يشهده العالم في تلك المدة، فاثبت الدور العثماني الفاعل في الحيلولة دون نمو وازدهار تلك الدولتين.

٤ إن المعاهدة العثمانية الانكليزية كسرت الاحتكار التجاري للبنادقة والفرنسيين وبالتالي تحرير اقتصاد الدولة من هيمنة التجار الكاثوليك الموالين لكنيسة روما، فضلاً عن تنويع مصادر دخل الدولة وإنعاش التجارة العثمانية في موانئ الدولة المختلفة.

٥ إن المعاهدة العثمانية الانكليزية كرست الخلافات الدينية بين الدول الأوروبية والمتمثلة بالكاثوليك والبروتستانت، فأسهمت بإيقاع الخلافات الدينية والسياسية بينهم والتي كان من نتائجها معركة الارمادا الشهيرة بين انكلترا واسبانيا والتي انتصر فيها الانكليز على اكبر أسطول أوربي، كان له فضل كبير في طرد العرب المسلمين من الأندلس، فضلاً عن الأعمال التي كان يقوم بها ضد المسلمين في شمال أفريقيا، فانتهى ذلك الأسطول بعد تلك المعركة وأمنت الدولة العثمانية شره، علاوة على ذلك إن المعاهدة أنهت الوجود السياسي للبرتغاليين الكاثوليك وظهور دولة هولندا البروتستانتية وبداية تكوين النظام الرأسمالي الذي سيطرت عليه الدول البروتستانتية وانتزاع السلطة من قبضة بابا الكاثوليك في روما، وتوقف التحالفات الصليبية ضد الدولة العثمانية إلى مدة من الزمان.

Abstract

The Ottoman Empire has established a lot of commercial agreement with many European princedoms in order to give rent to its economy and to answer the quests of the citizens. It enabled the European tradesmen to make many trades on its lands. The Ottoman tradesmen, on the other hand, cued not widely peruse trade as a result of being preoccupied with wars and conquests, in addition to the fact that international trade was centered in the hands of the southernns and venicians at that time.

Daring the sixteenth century, the Ottoman Empire felt the obligation to increase and improve its economical and financial resources after it had reached its ultimate power and after it had in creased its relation ships with European countries, as a result a commercial agreement was held in (1580) between Sultan Murad III(1574-1595) and Queen Elizabeth I (1558-1603). The historians disagreed about the reason behind making such agreement which gave the English more commercial privileges in lauding giving aid to the ships during harmful pelagic storms which to prefect these ships with their luggage's.

The mystery which surrounds reasons behind establishing that agreement on one hand the differences in inlay zing the related evidences stimulates studying the subject of agreement a order to realize its and to find out the different opinions that were given concerning it, in order to understand its scientific and historical importance since there must be true reasons behind establishing that agreement and its results.

الهوامش:

(1) Halil Inalick, An Economic and Social History of the Ottoman Empire, Cambridge, 1994, Vol. I, p. 134.

(2) جمهورية راغوزا (Raguse): تقع في الجنوب الغربي من البوسنة، أسفل سواحل دالماتيا، أسسها السلاف والصرب، أطلق عليها الأوربيون في العصور الوسطى اسم (رانكا) وعرفت فيما بعد (راغوزا)، أما العثمانيون فأطلقوا عليها (دوبروفنيك / دوبرفنديك) أي الشجر، وأرض هذه الجمهورية غير صالحة للزراعة، لذلك انصرف سكانها للعمل في التجارة. لمزيد من التفاصيل ينظر: بيتر شوجر، أوروبا العثمانية (1354-1804م)، ترجمة عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998م، ص 191-205.

(3) سعيد أحمد برجاي، الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1933م، ص 33.

(4) Arthur Leon Horniker, Anglo-French Rivalry in the Levant From 1583-1612, Journal of Modern History, London, Vol. xviii, 1946, p. 292.

(5) محمد عبد اللطيف البحراوي، فتح العثمانيين عدن وانتقال التوازن الدولي من البر إلى البحر، دار التراث، القاهرة، 1977م، ص 136.

(6) ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادي عشر الهجريين)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989، ج 1، ص 168-169.

(7) ريدر بولارد، بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى 1952م، ترجمة حسن أحمد سلمان، مطبعة الرابطة، بغداد، 1956م، ص 9.

(8) ليلى الصباغ، المصدر السابق، ج 1، ص 170.

(9) S. A. Skilliter, William Harborne and The Trade With Turkey: 1578-1582, Oxford, 1977, p.6-9.

(10) Noel Barber, Lords of The Golden Horn, London, 1973, p. 49.

(11) ليبانتو (Lepanto): وهي المعركة التي حدثت قرب ميناء ليبانتو العثماني في اليونان الواقع على خليجي (باتراس - كورنثوس)، في يوم الخامس والعشرين من أيار عام 1571م بين الأسطول العثماني المكون من مئة وأربعة وثمانين سفينة حربية، وأسطول الحلف الصليبي الذي دعا لتشكيله البابا بيوس الخامس (1566-1572م)، والذي كان يضم مئة وخمسة وتسعين سفينة وثلاثين ألف جندي وستة عشر ألف جذاذ ومئتان وثمانية سفين حربية، اتسمت تلك المعركة بالدموية والعنف الشديدين، فاستشهد قائد القوة البحرية مؤذن علي باشا وابنه مع بداية المعركة كما أسر ابنه الثاني، بعد أن غرقت سفينة قيادة الأسطول العثماني، وانتهت تلك المعركة بانتصار أسطول الحلف الصليبي على العثمانيين. لمزيد من التفاصيل ينظر:-

Hess, Andrew C., The Battle of Lepanto and Its Place in Mediterranean History, Past and Present, London, 1972, p. 53-73

(12) وليام هاربورن:- تاجر ومغامر انكليزي، من أتباع المذهب الكالفني الذي أسسه القس جون كالفن أحد تلاميذ مارتن لوثر مؤسس الحركة الإصلاحية في أوروبا والذي اشتهرت بالثورة اللوثرية، أسندت إليه الملكة إليزابيث الأولى مهمة التفاوض مع السلطان مراد الثالث بخصوص الحصول على امتيازات وتسهيلات تجارية في الأراضي العثمانية، أسوة بالامتيازات التي حصلت عليها فرنسا، لأنه كان وكيلاً مفوضاً لأكبر تاجرين في لندن . لمزيد من التفاصيل ينظر:- S. A. Skilliter, op. cit, p. 36.

(13) Alfred. C. Wood, A History of the Levant Company, London, 1964, p. 5.

(14) عبد العزيز عوض، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، ج 1، دار الجيل، بيروت، 1991م، ص 115.

(15) خليل اينالچك ودونالد كواترت، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية (1300-1600م)، ترجمة عبد اللطيف الحارس، ج 1 دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م، ص 524.

-
- (16) عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م، ص305-306.
- (17) المصدر نفسه، ص260.
- (18) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص259.
- (19) محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط 2، دار النفائس، بيروت، 2008م، ص236-237.
- (20) Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey 1280-1808, London, 1976, vol 1. p. 181-182.
- (21) William Hale and Ali Bagis, Four Centuries of Turco-British Relations, North Yorkshire, 1984, p.14.
- (22) Halil Inalick, op. cit. p.365.
- (23) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، ج 1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، 1988م، ص393.
- (24) زينب راشد، المختصر في تاريخ أوربا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1976م، ص170.
- (25) المصدر نفسه، ص166-171.
- (26) Andrew Vella, An Elizabethan-Ottoman Conspiracy, Malta, 1972, p.25.
- (27) يوسف الثقفي، دراسات متميزة في العلاقات بين الشرق والغرب على مر العصور، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط2، مكة المكرمة، 1411هـ، ص109.
- (28) ليلى الصباغ، المصدر السابق، ج1، ص177.
- (29) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1993م، ص94.
- (30) Dorothy M. Vaughan, Europe and The Turk: A pattern of alliance 1350-1700, England, 1954, p. 167.

-
- (31) محمد عبد اللطيف البحراوي، المصدر السابق، ص214-215.
- (32) Dorothy M. Vaughan, op. cit. p. 176.
- (33) J. G. Hurewitz, Diplomacy in the M. E. A Documentary Record: 1535-1914, London, Vol. I, 1956, P. 10-11.
- (34) Halil Inalick, op. cit. p.195.
- (35) نقلاً عن: جبر الله الأمين ومذبولي عثمان، حزام المواجهة (حرب التصير في أفريقيا)، دار الذخائر، الدمام، 1993م، ص11.
- (36) Halil Inalick, op. cit. p.364.
- (37) محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص260.
- (38) مجلة المقتطف، الامتيازات الأجنبية في الممالك العثمانية، المجلد الخامس والأربعون، ج 1، 1 تشرين الثاني 1914م، ص461.
- (39) ليلى الصباغ، المصدر السابق، ج1، ص174-176.
- (40) William Hale and Ali Bagis, op. cit, p. 85-88.
- (41) خليل اينالچك ودونالد كواترت، المصدر السابق، ج1، ص520-525.
- (42) J. G. Hurewitz, op. cit, p. 7-9.
- (43) William Hale and Ali Bagis, op. cit, p. 102.
- (44) ليلى الصباغ، المصدر السابق، ج1، ص178.
- (45) Andrew Vella, op. cit., p 26.
- (46) عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 1، مكتبة الانكломصرية، القاهرة، 1980م، ص410.
- (47) ليلى الصباغ، المصدر السابق، ج1، ص174-176.
- (48) محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص260.
- (49) William Hale and Ali Bagis, op. cit, p. 87.
- (50) Alfred. C. Wood, op. cit., p. 11.
- (51) Kemal Karpat, The Ottoman State and Its Place in World History, Leiden, 1974, p. 56.

(52) نادية مصطفى وآخرون، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ج 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص77.

(53) Arthur Leon Horniker, op. cit, p. 293.

(54) J. G. Hurewitz, op. cit, p. 5.

(55) روبر مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، ج 1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م، ص372.

(56) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916، مطبعة الأديب، 1974، ص109.

(57) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح السعداوي، ج 1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 1999م، ص43.

(58) خليل اينالجك ودونالد كواترت، المصدر السابق، ج 1، ص525؛ عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص39-40.

(59) Stanloy Mayes, An Organ For the Sultan, London, 1956, p. 47.

(60) Halil Inalick, op. cit. p.371.

(61) Alfred. C. Wood, op. cit., p. 34.

(62) Halil Inalick, op. cit. p.370.

(63) E. Creasy, History of the Ottoman Turks, London, 1854, p. 363.

(64) Dorothy M. Vaughan, op. cit. p. 71.

(65) عبد المنعم النمر، تاريخ الإسلام في الهند، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م، ص340.

(66) زينب راشد، المصدر السابق، ص173-175.

(67) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص95.